

قوى تتقدم لملء الفراغ في خارطة سياسية يمنية جديدة

العقوبات الأممية على أحمد علي عبدالله صالح ترفع من شعبيته



شريعة شعبية

تعطيل الانتقال السياسي السلمي في البلاد، معتبرة أن ما يمنعه اليوم من توجيه رسالة مضادة يصحح فيها خطأه، هو تأثيره بجهات من مصلحتها إقصاء السياسيين الألفاء الذين يشكلون خطراً على مواقعها في السلطة وما يتأتى منها من مكاسب وامتيازات.

الجمهري ووحدة الوطنية ونسيجه الاجتماعي". وخلال الحملة المذكورة أشارت شخصيات يمنية إلى مسؤولية الرئيس هادي في فرض العقوبات على أحمد علي، من خلال الرسالة التي وجهها إلى مجلس الأمن الدولي سنة 2015، يشكو فيها انخراط أطراف يمنية في

كما دعا نجل الرئيس اليمني السابق إلى "إنهاء الحرب والتوجه نحو خيار السلام والمصالحة الوطنية الشاملة، وجعل الحوار وسيلة لحل كافة القضايا بين أبناء الوطن الواحد، بعيداً عن الاحتكام إلى لغة العنف والقتال، وصونا لما تبقى من مكتسبات الوطن وإنجازاته والحفاظ على نظامه

كما نفى وجود أي خصومة له مع أي طرف بما في ذلك مع الشرعية التي يمثلها الرئيس عبدربه منصور هادي. وقال "الترزنا الصمت إزاء الكثير من الأمور المحزنة في وطننا، ليس ضعفاً أو تخالفاً، لكن تجنباً للتفسير الخاطئ ولقيود العقوبات التي فرضت علينا تعسفاً وتكايه".

المرحلة الجديدة التي تلوح بوادرها في اليمن مع قسوة الدفع الإقليمية والدولية والأممية التي تحظى بها عملية البحث عن حل سلمي للصراع في البلد، ستتطلب ضخ دماء جديدة في المشهد السياسي بإسناد المسؤولية لشخصيات توافقية أقدر على الجمع وإنهاء الانقسامات من تلك التي ارتبطت أسماؤها بالصراعات الحادة، وتلبس بصورتها الفشل في إدارة المرحلة الصعبة وتخفيف وقعها على البلد وشعبه.

عدن - تتداول الأوساط السياسية اليمنية بكثافة اسم أحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح، كإبرز المرشحين للاضطلاع بدور من الطراز الأول في المشهد السياسي اليمني الجديد، الذي ستفرزه التحولات العميقة التي يبدو البلد بصدد السير نحوها بثبات، وذلك في ظل حالة من الفراغ السياسي كشفت بوضوح خلال السنوات الماضية وما شهدته من تعقيدات، فشلت معها الشخصيات المتصدرة للمشهد والمسكة بزمام القيادة في إدارتها والتخفيف من وطأتها على البلد وشعبه.

الخارطة السياسية الجديدة في اليمن لا تستوعب الوجوه التي قادت المرحلة السابقة ولم توفق في إدارتها

وتحوّلت العقوبات الأممية المفروضة على أحمد علي والتي تمّ تجديدها الأسبوع الماضي من قبل مجلس الأمن الدولي، إلى من كونها عائقاً في طريق اضطلاع الرجل ذي الخبرة الواسعة بالشأن اليمني بدور سياسي في هذه المرحلة المعقدة من تاريخ البلد، إلى نقطة قسوة في رصيده، حيث ابرزت الحملة الواسعة التي أطلقتها أوساط سياسية وإعلامية يمنية لرفع العقوبات عنه، مدى شعبيته وثقة السياسيين والمنقذين من مختلف المشارب الفكرية في قدرته على القيام بدور في مستقبل البلد.

ومع الدفع الذي تشهده جهود إنهاء الحرب في اليمن وإطلاق مسار سياسي ينهي الأزمة سلمياً، تلوح ملامح خارطة سياسية جديدة في اليمن، ترّجّح مصادر يمنية ألا تستوعب الوجوه التي قادت المرحلة السابقة ولم توفق في إدارتها، بدليل الفشل المزمع للحكومات المتعاقبة التابعة للشرعية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي. ولا ترتدّد شخصيات سياسية يمنية في التساؤل عن موقع الرئيس اليمني

مناشدة أممية للتبرع درءا لكارثة في اليمن

لشعب اليمنى قبيل انعقاد مؤتمر المانحين. ومنذ نحو سبع سنوات يشهد اليمن حرباً أودت بحياة 233 ألفاً ويات خلال استهداف تلك الميليشيات للسفارة نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات الخارجية للبقاء على قيد الحياة، وذلك في أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفق الأمم المتحدة.

2021، وتؤكد الإحصائيات الأممية أن أكثر من ستة عشر مليون يمني سيحتاجون من الجوع في بحر هذا العام، وأن ما يقرب من خمسين ألفاً يعيشون بالفعل في ظروف شبيهة بالمجاعة".

وأضاف "في حالة عدم اتخاذ إجراءات فورية، قد تزهق الملايين من الأرواح، وسنخاطر ساعتها بحدوث مأساة ليس فقط في الخسائر الفورية في الأرواح، ولكن مع عواقب يتردد صداها إلى أجل غير مسمى في المستقبل".

نيويورك - ناشد أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الأحد، دول العالم للتبرع بسخاء لليمن في مؤتمر المانحين الدوليين الذي سيعقد الإثنين، افتراضياً، بدعوة من سويسرا والسويد والأمم المتحدة. وقال غوتيريش، في بيان إن "اليمن الآن في خطر داهم من أسوأ مجاعة يشهدها العالم منذ عقود".

وأشار في كلمته إلى التزامه بكل الأوامر والقرارات التي اتخذت في شأنه، منذ تسليم والده السلطة طوعاً إلى نائبه آنذاك عبدربه منصور هادي، والالتزام "بأقصى درجات ضبط النفس والتحلل بالصبر والتسري في الحكمة وعدم الإقدام على أي ردود فعل"، احتراماً "للنظام والقانون وحفاظاً على أمن البلاد واستقرارها وسلامتها وسلامة المواطنين ومصالحهم".

تراشق بين إيران وتركيا يُخرج إلى العلن صراعهما على النفوذ في العراق

المتتملة في الميليشيات المسلحة في محاولة دفعها لسحب قواتها وتقليص حجم تمثيلها الدبلوماسي في البلاد من خلال استهداف تلك الميليشيات للسفارة الأميركية في بغداد وللمعسكرات التي يتواجد فيها جنود أميركيون.



وعلى هذه الخلفية توجهت أصابع الاتهام إلى إيران والميليشيات الشيعية بالوقوف وراء الهجوم الذي استهدف مؤخراً مطار أربيل الذي يضم قاعدة أميركية. وعلى الرغم من أن كلاً من إيران وتركيا تعتبران متنافستين على النفوذ في المنطقة وتتناقض مصالحهما في بعض المواضع، فإن التقاء مصالحهما في الموقف من الأكراد والتصدي لأي مسعى من شأنه أن يقود إلى إنشاء دولة قومية لهم في المنطقة ستطالب حتماً بأجزاء من الأراضي التركية والإيرانية فضلاً عن الأراضي التابعة حالياً لإقليم كردستان العراق.

والصحافية إلى التهديد الذي يشكله وجود عناصر الحزب في العراق. وعن الجانب العراقي علق رئيس البرلمان محمد الحلبوسي على السجل الإيراني التركي بالقول عبر تويتر "تمثلو البعثات الدبلوماسية في العراق واجبهتم تمثيل بلدانهم وتعزيز التعاون بين البلدين، فعلى بعض ممثلي تلك البعثات أن يعي جيداً واجباته، ولا يتدخل في ما لا يعنيه، ويحترم سيادة العراق لكي يعامل بالمثل". وتظهر تركيا منذ سنوات اهتماماً بالمنافسة على دور أكبر في العراق نظراً إلى ما لهذا البلد من موقع إستراتيجي وما تحويه أراضيه من ثروات وما يمكن أن تمثل إعادة إعمارها من فرص استثمارية واعدة.

وأضافت أن ما تنتظره أنقرة من إيران هو دعم تركيا في مكافحتها للإرهاب وليس الوقوف ضدها. وأوضح المصادر أن الجانب التركي أكد للسفير الإيراني أن العمليات التركية تأتي في إطار مكافحة مسلحي حزب العمال الكردستاني الذين يستهدفون استقرار وأمن وسيادة العراق. وأشارت إلى أن تركيا والعراق توصلا خلال الزيارات الرفيعة المتبادلة في الأونة الأخيرة إلى تفاهم على أن حزب العمال الكردستاني يشكل تهديداً لكلا البلدين. وشددت على أن السفير الإيراني في العراق لم يتطرق إطلاقاً خلال المقابلة

حدودهم الدولية ويتشكروا هناك وأن يتولى العراقيون بانفسهم ضمان أمن العراق". وسارع سفير تركيا لدى بغداد فاتح بلدن لرد قائلاً عبر تويتر إن السفير الإيراني "آخر شخص يحق له إعطاء تركيا دروساً بشأن احترام حدود العراق". كما استدعت وزارة الخارجية التركية الأحد السفير الإيراني في أنقرة محمد فرازمند لاحتجاج على تصريحات مسجدي. وذكرت مصادر دبلوماسية تركية أن الخارجية التركية بلغت السفير الإيراني رفض أنقرة التمسيد للاتهامات الواردة في تصريح سفير طهران في بغداد.

بغداد - أخرج تراشق بين تركيا وإيران بشأن انتهاك كل منهما سيادة العراقية إلى العلن صراعاً مكتوماً بينهما على النفوذ في العراق الذي تحول إلى ساحة مفتوحة للصراعات والمطامع الخارجية في أراضيه وموارده بفعل حالة الضعف الشديد التي أصبحت عليها دولته. وقد استدعت تركيا الأحد سفير إيران لديها على خلفية السجل الذي بداته طهران حول التواجد العسكري التركي على الأراضي العراقية. وسبقت إيران جاريتها تركيا إلى مد نفوذها في العراق منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين وقيام نظام بديل تقوده أحزاب شيعية شديدة الولاء لطهران.



سفارات أم غرف عمليات

ومع اندلاع الحرب ضد تنظيم داعش حولت إيران نفوذها السياسي في العراق إلى سيطرة ميدانية على مساحات شاسعة من أراضيه عن طريق المعثرات من الميليشيات الشيعية التي شكّلت الحشد الشعبي وساهمت بفاعلية في هزيمة التنظيم وانتزاع المناطق من يده وبسط السيطرة عليها تحت عنوان حفظ الأمن فيها. وخلال السنوات الأخيرة أظهرت تركيا اهتماماً متزايداً بمنافسة إيران على النفوذ في العراق ومحاولة الوصول إلى مصادر ثروته. لكن الوضع بدأ مختلفاً بالنسبة إليها، فخلفاءها العراقيون من سياسيين سنة وتركمان لا يمكنهم مجارة حلفاء